لبنان ...
في مواجهة التحدي واعادة الأعمار

علي بدران،
مدير وخبير مصرفي،
عضو نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان

يواجه لبنان اليوم مهمة شاقة في اعادة بناء لاقتصاده بعد الدمار الذي الحقه العدوان الاسرائيلي عليه بدءاً من ١٢ تموز ٢٠٠٦ وطيلة ثلاثة وثلاثون يوماً . نتج عنه تداعيات سلبية حادة على قطاعاته الاقتصادية الاساسية واضرار وخسائر بشرية ومادية فادحة. وان كان بالإمكان تقدير الخسائر المادية حسب تقدير للأمم المتحدة في حدود ١٥ مليار دولار اميركي خسائر مباشرة وغير مباشرة، فمن الصعب بالتأكيد تقدير الخسائر البشرية.

الحرب الإسرائيلية على لبنان كانت كفيلة بالاطاحة بجهود ١٥ سنة من الاعمار والبناء ،مثقلة بعبء اقتصادي يتمثل بدين عام هائل. ان ما حدث قد دفع بلبنان خطوات كبيرة الى الوراء، في وقت يواصل الاقتصاد العالمي تقدمه، وتتسابق فيه العديد من دول المنطقة بشكل خاص، على مسار النمو والتحديث والتطور والتكنولوجيا ومسيرة العولمة والانفتاح الاقتصادي. فيما لبنان غارق في الاوضاع الاقتصادية الصعبة منذ فترة. وقبل حرب تموز ٢٠٠٦ الأخيرة بسبب عدم تطبيق الاصلاحات في القوانين والمؤسسات، وبناء إدارات عامة فاعلة ومنتجة، بالرغم من الوعود السابقة باعتماد الشفافية المطلقة والعمل بها منذ أعوام، فان ذلك لم يتحقق في ظل مالية دولة غير سليمة ومتدهورة قبل الحرب وازدادت تدهوراً بفعلها.

الفساد ما زال ضمن التقارير العالمية، تعاني منه مؤسساتنا اللبنانية الرسمية لاوضاعها الإدارية. انه استخدام السلطة المتاحة لتحقيق المصلحة الذاتية. كذلك تلفت التقارير الدورية ذات الوجهة الاقتصادية الى حجم الفساد على الخزينة اللبنانية ومدى تأثيره السلبي على عملية الاصلاح المنشودة. وبالتالي لم نستطع فعلاً بناء دولة حقيقية خلال الـ ١٥ سنة الأخيرة. ما تحقق منذ بداية التسعينات لم يكن كافياً لبناء مؤسسات عامة قوية ومتماسكة تعمل بالمفهوم الصحيح للدولة ضمن القوانين والانظمة الواضحة.

كيف سيعقد مؤتمر دعم لبنان ـ باريس ٣ ـ ولم يتحقق حتى الان أي اصلاح وشفافية في التعاطي، كما وعدنا به البنك الدولي والمؤسسات الدولية والدول الداعمة. فالخصخصة وبسبب الاختلافات السياسية وسوء الادارة لم تطبق، وكذلك الإصلاحات الضرائبية التي تؤدي الى زيادة الايرادات لم تطبق أيضا، خصوصاً في تحصيل الضرائب المباشرة على الشركات بسبب النظام المعتمد والتهرب الضريبي.

ان آخر تقارير البنك الدولي اورد ان لبنان من ضمن الدول التي لم تقم بأي عملية اصلاح! ما زال من ضمن الدول الاكثر مديونية في العالم، وعدم قدرة الدولة على القيام بأي اصلاح من اجل تحسين قطاعاتها الاقتصادية وتفعيلها.

تخفيف العجز يتطلب القيام بالاصلاحات الادارية بالدرجة الاولى. الحلول معروفة من ترشيد للانفاق وتحصيل للضرائب والرسوم ووقف الهدر.وبقاء الوضع على حاله من نمو الدين العام وعدم معالجة مشكلة العجز المالي يعني ازدياد حجم الدين العام وبلوغه المستويات القياسية، وتجعل الحلول صعبة جداً ومكلفة كما حصل في اميركا اللاتينية وشرق آسيا. الضمان والكهرباء هما العبء الاكبر ويمثلان اكثر من ثلث العجز، من هنا تبدأ المعالجة للحد من حاجات الدولة الى التمويل والتوظيف وزيادة اعبائها.

لقد باتت مشكلة الدين تشكّل موضع الثقل في الازمة المالية التي تعانيها

الموازنة، وهي احدى المعوقات التي تكبح النمو وتؤثر سلباً في خطط معالجة ازمة الاقتصاد وزيادة حجمه.

حرب تموز الاخيرة اخرجت لبنان من فلك النمو الاقتصادي والعالمي، وان لمدة محدودة. الحرب احدثت خللاً قوياً للنمو التصاعدي خلال سنة ٢٠٠٦، التوقعات المالية والاقتصادية والمصرفية أكانت محلية من البنك المركزي او المؤسسات العالمية، وفي طليعتها صندوق النقد الدولي كانت تشير الى توقع نمو اقتصادي بحدود ٦ في المئة قد يصل الى ٧ في المئة خلال السنة الحالية، وهو الأعلى منذ عدة سنوات. الا ان هذا النمو بعد حرب الـ ٣٣ يوماً اصبح صفراً والمتوقع ان يكون سلبياً قد يصل الى ٥ في المئة ، وسيؤدي إلى انكماش اقتصادي في نهاية العام ٢٠٠٦، نتيجة الأضرار والخسائر التي الحقتها الاعتداءات الاسرائيلية المدمرة لاغلب القطاعات الانتاجية ومقومات الاقتصاد اللبناني. ولولا الاداء الايجابي للنصف الاول من العام ٢٠٠٦ الذي خفف من حجم الاختلالات المالية، لكانت الأمور أسوأ واكبر من ذلك بكثير.

على صعيد القطاع الاقتصادي لا شك ان الخسائر ضخمة، وهي مباشرة وغير مباشرة حسب المصادر الرسمية اللبنانية. وتشمل هذه التقديرات تكاليف الدمار على صعيد الوحدات السكنية والمؤسسات الصناعية والبنى التحتية، لكنها لا تحتسب التكاليف الاقتصادية الغير مباشرة المرتبطة بالعجز الناجم عن توقف الحركة الاقتصادية والتي تقدّر بمبالغ اكبر بكثير من قيمة الاضرار المباشرة.

جاءت الحرب لتضرب آمال نمو سنة ٢٠٠٦ ولتعيد الاقتصاد اللبناني الى الوراء عشية التحضير لمؤتمر «بيروت ـ ١» للدول المانحة لتجنب المخاطر الاقتصادية والمالية التي كانت تهدد لبنان. للاسف لم يعرف الوطن الصغير فترات هدوء طويلة ونمو اقتصادي واجتماعي متواصل.

وطن تتنازعه المصالح السياسية والغير سياسية والاهواء وتضاربها، دين عام للوطن هو ضعف ناتجه الداخلي القائم. وطن ممكن ان يحظى فيه الفرد بما لا يقل عن ١٦ الف دولار في السنة بدلاً من خمسة الاف دولار والمنطقة تحقق بشكل عام نمواً يصل الى ١٠ في المئة.

الاضرار والخسائر البشرية نتيجة العدوان الاسرائيلي كانت كبيرة، نزوح نحو مليون مواطن أي حوالي ربع السكان عن قراهم ومساكنهم الى مناطق أخرى، وما لذلك من نتائج اجتماعية وانسانية ومعيشية سلبية على كل فئات المجتمع، إضافة لهجرة الرأسمال البشري.

المهمة الصعبة ستكون في اعادة تشغيل العملية الاقتصادية، وإعادة إحياء الثقة مرة اخرى بمستقبل الاقتصاد اللبناني، أما عملية إعادة البناء فإنها ستنطلق بناء على حجم المساعدات الدولية التي ستتوفر للبنان والتي من المتوقع ان تكون كبيرة. استناداً لمؤتمر باريس ٣ المقرر في كانون الثاني ٢٠٠٧ المقبل، والذي سيدعم توجهات مساعدة لبنان في مشاريع اعادة الاعمار لدى الدول المانحة.

المطلوب من المؤتمر الدولي لدعم لبنان منح وليس قروض، فالحاجة بعد الحرب واستناداً للواقع الاقتصادي الذي نعيشه اضافة لاعادة الأعمار، التركيز على الوضع المالي ولا سيما على صعيد القطاع العام. الآليات يجب ان تختلف عن مؤتمر باريس ـ ٢ على أن تكون الآليات تنفيذية لجهة الاصلاحات المطلوبة.

ما هي انعكاسات حرب تموز اقتصادياً ومالياً واجتماعياً؟ هل تم التحضير لاعادة الاعمارالكبيرة؟ وهل تم وضع الاليات لها، التي سوف تحرك الاقتصاد، لارتباط مجمل القطاعات الاقتصادية بالقطاع العقاري؟

ما هي آلية صرف الاموال المقررة مع ما يتوافق مع الدول المانحة بما يتناسب مع وضع خطة لتأسيس صندوق لتمويل اعادة بناء البنية التحتية والمساكن التي دمرتها الحرب؟

فيما يلي انعكاسات العدوان الاسرائيلي على الوطن الصغير من خسائر مادية مباشرة وغير مباشرة.

❖ الخسائر المادية المباشرة:

ادت الحرب الاسرائيلية على لبنان الى دمار كبير لا يزال من المبكر تقييم انعكاساته وتداعياته على الاقتصاد الوطني على المدى القصير. بل ستمتد الانعكاسات السلبية طوال السنوات المقبلة. فالحرب كبدت لبنان خسائر بشرية واقتصادية جسيمة لم يعرف لها مثيلاً من العام ١٩٩٠، معظم القطاعات أصيبت بالضرر وكذلك جميع اوجه الحياة الاجتماعية، وكان قطاع السياحة الاكثر تضرراً اضافة لقطاع الزراعة والصناعة والعقارات والتجارة وسائر القطاعات الخدماتية.

تم تدمير مئات المنازل والمباني السكنية، وتدمير كلي او جزئي لعدد كبير من المصانع والمؤسسات الصناعية والحرفية، واستهداف البنى التحتية، وبشكل مركّز على الجسور والطرقات الدولية والفرعية والمطارات والمرافئ. مما أدى إلى خسائر في قطاع النقل والكهرباء والاتصالات. بالإضافة إلى تلوث الشاطئ اللبناني بسبب تسرب نحو ١٠ آلاف الى ١٥ الف طن من الفيول من معمل الجية لانتاج الكهرباء، مما هدد بمشكلة بيئية كبيرة

نتيجة لذلك وللانبعاثات السامة من القنابل المختلفة الانواع.

لقد تفاوتت وتعددت تقديرات الخسائر والاضرار بسبب العدوان الإسرائيلي، حول الانعكاسات الاقتصادية والمالية المباشرة الناجمة عن الحرب، هناك أرقام رسمية وغير رسمية متفاوتة كثيراً لتحديد الخسائر المباشرة، خسائر البنية التحتية والمساكن بحدود ٣,٥ مليار دولار. خسائر اقتصادية نحو ملياري دولار، خسائر المالية العامة ١,٦ مليار دولار. وحتى الان لا يوجد ارقام دقيقة نستند اليها للتعاطي معها بما يتلائم مع الوضع الاقتصادي وهذا حتماً ما تطلبه المؤسسات والدول المانحة والداعمة، نسبة البطالة هل تجاوزت ٢٠ في المئة؟ نسبة المديونية هل تخطت ٤٠ مليار دولار، العجز في ميزان المدفوعات والميزان التجاري ما هي قيمته، ما هي خسائر القطاع السياحي بعد حرب تموز؟ في بلد يعتمد على السياحة ويعتبر من اهم القطاعات فيه.

❖ الخسائر الغير مباشرة:

هناك خسائر اضافية للخسائر المباشرة تتمثل في خسائر المالية العامة التي سوف تستمر لغاية العام ٢٠٠٧، تباطؤ الاستثمارات في المستقبل القريب ومن تفويت الفرص الضائعة من النشاط الاقتصادي والاستثماري وتوقف او الغاء المشاريع. خسائر في الإيرادات الناتجة عن تراجع الحركة الاقتصادية كالضرائب. وبعد اتخاذ تدابير استثنائية من وزارة المالية من اعفاء المكلفين من غرامات التحصيل لنهاية السنة، والسماح بتسديد الضريبة على القيمة المضافة والضريبة على الرواتب والاجور عن الفصل الثاني من السنة الحالية على دفعات، وإعادة العمل بسريان مهل مرور الزمن. وان وزارة المالية بصدد اعداد قانون شامل لكل الضرائب والرسوم في لبنان. الخسائر كبيرة ولا يمكن تحديد تأثيرات الحرب على الاوضاع المالية والنقدية والوضع الاقتصادي العام، إلاّ من قبل جهات دولية من الامم المتحدة والبنك الدولي.

❖ خسائر القطاعات الأساسية:

قطاع الصناعة:

هناك مؤسسات صناعية دمرت كلياً او جزئياً، وقد تبين ان هناك حوالي ١٤٢ مصنعاً متضرراً بصورة مباشرة. وقدرت خسائرها بحدود ٢٠٠ مليون دولار أميركي. فبعد نمو الصناعة السريع خلال السنوات الاخيرة. حيث كانت التوقعات تصل الى صادرات صناعية بقيمة ١٢ مليار دولار اميركي او اكثر خلال السنة الحالية. فالصادرات الصناعية لا تزال تشكل معظم الصادرات اللبنانية، بالرغم من العقبات التي يواجهها هذا القطاع من حيث ارتفاع تكلفة الانتاج مقارنة بدول المنطقة. بات من المؤكد وبسبب الحرب الاسرائيلية من توقف الانتاج الصناعي في مناطق عدة، وعدم توفر المواد الاولية والطاقة والعمال نتيجة تدمير الطرقات والجسور، وصعوبة تصريف الانتاج في السوق الداخلية والخارجية. فانه من المتوقع ان ينخفض

الانتاج الصناعي للسنة الحالية بنسبة تصل الى ٤٠ في المئة خصوصاً صناعة المواد الغذائية والتي كانت الاكثر تضرراً بسبب اعتمادها على الزراعة والتصدير.

إن الأضرار والخسائر في القطاع الصناعي، المباشرة منها وغير المباشرة من جراء الاعتداءات الاسرائيلية واجراءات الحصار التي كانت مفروضة على المطار والمرافئ، ستؤدي إلى صرف ٤٠ الف عامل من اصل ١٣٠ الف يعملون في القطاع أي ما يعادل ٣٠ في المئة من العمال والموظفين في الفنادق والمطاعم الكبرى.

إن استعادة القدرة على الانتاج والمنافسة يتطلب المساعدة بصورة عاجلة على بناءالقاعدة الرأسمالية للمصانع التي تهدمت أو تضررت، من تجهيزات وآلات ومواد أولية، وتجديد مدة القروض المدعومة والمساعدة على تسويق الصادرات عبر تقديم اعفاءات وتسهيلات لها محلياً وخارجياً، واعتبار عملية التسويق من الضرورات الوطنية.

إن التدمير الإسرائيلي للمنشآت الصناعية، أضاف المصاعب التي لقيها القطاع الصناعي قبل حرب تموز، فالمنافسة الخارجية من دول الشرق الأقصى، وأهمها الصين على نطاق واسع للانتاج الصناعي المحلي، كالنسيج والألبسة والأحذية والمنتجات الصناعية الغذائية من تركيا، إضافة إلى إهمال الدولة لمطالب الصناعيين، مما زاد من الانعكاس السيئ على الصناعة بشكل عام بالرغم من وجود صناعات متطورة في لبنان بمبادرات فردية.

ان اهم المشاكل التي تعترض الصناعة هي تكلفة الطاقة، بحيث يصل سعر طن المازوت على سبيل المثال في لبنان الى ٦٠٠ دولار بينما سعره في الدول المجاورة ١٠٠ دولار للطن، إضافة لوجود مشاكل تمويل عديدة، بالرغم من وجود برامج تمويل ميّسرة من «كفالات» وإلسيم «ELCIM» باتفاق الدولة مع الاتحاد الاوروبي، والذي يتطلب ضمانات عدة ليس باستطاعة المصانع الصغيرة توفيرها. لذلك من الضرورة التعويض بالكامل على اصحاب المصانع المتضررة والمدمرة من خلال الصندوق المخصص لاعادة اعمار لبنان الذي سيتم انشاؤه لهذه الغاية.

قطاع الزراعة:

ان القطاع الزراعي في لبنان كان في الاصل يواجه مصاعب عديدة، منها تكلفة الإنتاج والقدرة التنافسية والخسائر في الانتاج الحيواني التي نتجت عن انفلونزا الطيور، وتأثيرها السلبي بالرغم من تحقيق هذا القطاع بعض الايجابية في نمو الصادرات الزراعية، جاءت الحرب الأخيرة لتزيد الخسائر بسبب فقدان المحاصيل الزراعية والاضرار في الاراضي الزراعية وفي قطاع الأسماك والإنتاج النباتي والحيواني، وفي مزارع تربية الحيوانات والدواجن وإنتاج العسل.

وتقّدر خسائر هذا القطاع غير المباشرة ما بين ٥٠٠ و٨٠٠ مليون دولار، أي ما يوازي تقريباً ٤٠ في المئة من قيمة الانتاج الكلي للقطاع التي كانت متوقعة خلال العام الحالي. وفي ظل الرفض المطلق من المزارعين لمشروع خفض الدعم عن زراعة القمح، ودعم التصدير عبر المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات «ايدال ف الذي سيبدأ العمل به في بداية سنة ٢٠٠٧ لمدة ٥ سنوات بنسبة ٢٠٪ سنوياً ليتم الغاؤه نهائيا. جاءت الحرب الاخيرة لتزيد مشاكل القطاع الزراعي الذي يطالب بقروض ميسرة ومدعومة واعطاء فترة سماح من سنة الى سنتين للتخفيف من الأزمة، ومطالبة الدولة خصوصاً بعد الاضرار التي اصابت القطاع بضرورة تطوير قطاع النقل من توسيع الطريق الحدودية في المصنع لتسهيل عملية التصدير الى الخارج مما يخفف من كلفة واجور النقل.

قطاع التجارة :

استطاعت الرساميل الوافدة الى لبنان في النصف الاول من سنة ٢٠٠٦ ان تحقق فائض في ميزان المدفوعات بقيمة ٢٥٦٢ مليون دولار، وهو مستوى قياسي. لكن بعد حرب تموز ٢٠٠٦ اصيبت الحركة التجارية بخسائر كبيرة فبالاضافة الى شبه توقف الصادرات والواردات بسبب الحصار ايام الحرب، كان هناك انخفاض في الانفاق على السلع الاستهلاكية والترسملية أدى إلى انخفاض حاد في حجم السوق والقدرة الشرائية. إن إجراءات وزارة المالية لانعاش الاقتصاد الوطني كالاعفاءات عن الغرامات واعطاء المهل لتسديد الرسوم والضرائب، لا تكفي لنهوض الاقتصاد الوطني بل يتطلب المزيد من الإجراءات، بحيث تمثلت خسائر القطاع التجاري باصابة مؤسسات تجارية عديدة وانكفاء الطلب الكّلي.

قطاع السياحة:

تلعب السياحة دوراً بارزاً في الاقتصاد اللبناني، وهي تؤثر على قطاعات اخرى كالنقل والعقارات والبناء والخدمات المالية والقطاع المصرفي. ويرتبط القطاع السياحي ارتباطاً وثيقاً بالامن والاستقرار السياسي. وقد شهد الفصل الاول عن العام ٢٠٠٦ تزايداً كبيراً في عدد السياح مقارنة مع الفصل الاول لسنة ٢٠٠٥ مما زاد من حجوزات الفنادق شبه الكامل بحيث كانت التوقعات قبل اندلاع حرب تموز ٢٠٠٦

وصول رقم السياح الى ١,٦ مليون سائح وايرادات سياحية تقارب ٢ مليار دولار.

وقد تسببت الاعتداءات الاسرائيلية بالقضاء على الموسم السياحي منذ بدايته الى خسائر اقتصادية كبيرة جداً، وكان هناك انعكاسات حادة على حركة تجارة التجزئة، والإنفاق على السلع الاستهلاكية خلال فترة الحرب وخروج السياح من لبنان، ونسبة إشغال الفنادق التي انخفضت من نسبة ٩٠ في المئة الى ١٠ في المئة وبالتالي فأن خسائر القطاع السياحي كانت كبيرة جداً بالاضافة لبقية القطاعات المرافقة كالخدمات والنقل والمواصلات، إضافة إلى خسائر شركة طيران الشرق الأوسط. وبالتالي الأرباح ستتراجع وقد تصل الى الصفر بعد ان كانت الشركة تحقق أرباحاً. وأدى ذلك إلى إضعاف لبنان كمركز للتسوق في العالم العربي في المرحلة الحالية، لحين استقرار الوضع السياسي الداخلي.

قطاع البناء والنشاط العقاري :

قبل حرب تموز كان اداء قطاع البناء والعقارات جيداً، نظراً لازدياد الاستثمارات العقارية العربية خلال السنوات الخمسة الماضية، في ظل السيولة النقدية الفائضة في منطقة الخليج. اضافة للطلب من الافراد الخليجيين والمغتربين اللبنانيين المقيمين في دول الخليج والمستفيدين من ارتفاع مداخيلهم، والتي أفسحت مجالاً للتوظيف المجزي في الفرص الكبيرة نظراً للازدهار السياحي الذي كان يوفرها لبنان. وكان القسم الاكبر من تدفقات الاستثمار العقاري يأتي من مؤسسات مالية او مجموعات تطوير، ومؤسسات للتمويل الإسلامي التي تبحث عن سبل لتنويع محفظتها الاستثمارية خارج حدود اسواقها المحلية.

لكن منذ بدء الحرب توقفت حركة البناء وتنفيذ المشاريع التجارية والسكنية الكبيرة. وترافق ذلك مع توقف النشاط العقاري. وتقدّر قيمة الاموال المتداولة في التعاملات العقارية بنحو ٣ مليارات دولار تقريباً قبل الحرب. ومع توقفها سوف يكون له آثاراً سلبية على الاقتصاد الوطني، له امتداداته الى قطاعات عدة اخرى. ويتطلب الوضع فترة هدوء سياسي لعودة القطاع العقاري الى ما كان عليه.

لقد واجه القطاع العقاري في لبنان مثل غيره من النشاطات صدمة كبيرة، بسبب الحرب والعنف الشديد الذي تميزت به منذ اليوم الاول من اغلاق المطار وضرب الجسور، وبدء عملية اجلاء واسعة النطاق للرعايا الأجانب.أدى إلى جمود فوري لمعظم معاملات الشراء التي كانت قيد الاعداد للاراضي المعدة للتطوير وتلقت السياحة، وهي اهم محرك للنشاط العقاري، ضربة قوية نتيجة الحرب. وتعتبر السياحة احد اهم اسباب الفورة العقارية وحركة شراء الاراضي والشقق من العرب.

وقبل الحرب ازداد عدد رخص البناء بنسبة ٨٠ في المئة عن الفترة السابقة من سنة ٢٠٠٥، وكذلك ارتفعت أسعار الأراضي بنسبة بلغت بحدود ٥٠ في المئة في غضون عام واحد وانعكس ذلك على اسعار الشقق الحديثة.

اما شركة «سوليدير» فقد استطاعت قبل الحرب بيع نحو مليون متر مربع من المساحات للبناء وباسعار عالية. وكان التسابق على شراء الاراضي الكبيرة في منطقة الوسط التجاري، والتي بلغت معدلات قياسية لا سابق لها في الفصل الاول من سنة ٢٠٠٦، حيث كان إقبال من مجموعات الاستثمار الخليجية لشراء المواقع الممتازة في منطقة «سوليدير» وكان هناك عميات بيع قياسية.

بالرغم من وجود مؤشرات ايجابية عديدة أهمها :

- عودة بعض المستثمرين العرب واللبنانيين لعقد صفقات بيع عقارية في بيروت بالاسعار ذاتها تقريباً التي كان يتم التداول بها قبل الحرب، وهذا مؤشر مهم على ثقة المستثمر العقاري بالسوق.
- عدم حصول أي تعديات على الملكيات الخاصة رغم تهجير نحو ربع السكان وفي ظروف صعبة، مما اثبت للمستثمرين مجدداً ان للملكية الخاصة حرمتها في لبنان مهما اشتدت الظروف.

الاّ ان ذلك غير كاف، فاستمرار التوتر السياسي، والانتظار القلق لعدد من المنعطفات الاقليمية يلقي بظلال الترقب على السوق العقارية. ويبقى الجمود النسبي في الحركة العقارية لحين جلاء الوضع السياسي.

أما نصيب قطاعي الطاقة والمياه من العدوان الإسرائيلي لم يكن أقل قساوة مما أصاب بقية القطاعات، بحيث تعرضت المنشآت والبنى التحتية العائدة لقطاعي الكهرباء والمياه والفيول لأشد أنواع العدوان من تدمير منشات وخزانات معمل الجيّة الحراري وما نتج عنه من حرمان معظم الشعب اللبناني من الطاقة، بالإضافة إلى مفاعيل التلوث البيئي الجوي والبحري.

انعكاسات الحرب على المالية العامة

ادت الاعتداءات الاسرائيلية خلال حرب تموز ٢٠٠٦ الى توقف جهود الحكومة في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي. وقد جاء في التقرير الاولي الصادر عن وزارة المالية في ايلول ٢٠٠٦ حول انعكاسات الحرب على المالية العامة، ليحمل بعض المؤشرات على صعوبة الاوضاع. فالخسارة المتوقعة في المالية العامة حتى نهاية ٢٠٠٦ في حدود ١,٦ مليار دولار وتوقع العجز الاجمالي لسنة ٢٠٠٦ بقيمة ٣٨٥٠ مليون دولار أي ضعف العجز الاجمالي لسنة ٢٠٠٥، نتيجة تراجع الإيرادات العامة بحوالي ٩٢٠ مليون دولار حتى نهاية العام ٢٠٠٦. وتزايد النفقات بحوالي ٨٠٠ مليون دولار، بما يوازي بشكل عام حوالي ٥ في المئة من الناتج المحلي كخسائر عامة ما لم يطرأ نفقات اضافية. نظراً لان تنفيذ قرار مجلس الامن رقم ١٧٠١ يتطلب اجراءات امنية إضافية، ترتب كلفة إضافية من نفقات متعلقة بالمحروقات والصحة وكل ما له علاقة بالمساعدات والإغاثة، فضلاً عن إعادة بناء البنى التحتية، إضافة للمبالغ الكبيرة المسددة لمؤسسة كهرباء لبنان. ومن المتوقع ان يصل حجم خدمة الدين العام لسنة ٢٠٠٦ الى ٣٠٩٠ ملايين دولار أميركي، وعليه فان الزيادة المتوقعة في مديونية الدولة الى الاستدانة من جديد ستواجه صعوبات ومخاطر التمويل في المرحلة اللاحقة، لا سيما لتامين احتياجات اعادة الاعمار وتمويل المشاريع وزيادة النفقات الاستثمارية. هذه الصعوبة ستكون عبر طريقين :

❖ التمويل الداخلي ـ عبر اصدار سندات دين جديدة مشجعة المصارف الى المشاركة مجدداً في تمويل جهود اعادة الاعمار، ويعتبر القطاع المصرفي مّمول الدولة بقدرات الحد الأقصى، حيث تصل ديونه على القطاع العام الى حوالي ٢٠ مليار دولار مقابل تسليفات القطاع الخاص بحدود ١٨ مليار دولار.

❖ التمويل الخارجي ـ ان حاجات التمويل الخارجي اصبحت اكبر اليوم بسبب تراجع قدرات التمويل الداخلي، وفي الواقع تم البحث حول سبل تمويل الدين العام خلال حرب تموز، وفي ظل مؤتمر روما الذي انعقد للدول الدائنة للبنان. وتم طرح حلول عدة تسهم في التقليل من حاجة الدولة الى الاستدانة من السوق المحلية لتخفيف الضغط على الوضع النقدي الحالي، وتم طرح احتمالات جديدة أهمها السعي الى مساهمة القطاع الخاص مباشرة في جهود اعادة الاعمار وانشاء صناديق مستقلة لتمويل اعادة الاعمار، تتمتع بالشفافية، إضافة لإصدار سندات دين طويلة الاجل بفوائد متدنية تتمتع بالضمانة اللازمة.

ان المساعدات الخارجية لن تتم عبر الموازنة (٩٤٠ مليون دولار ممنوحة من

مؤتمر استوكهولم)، ومن جهة اخرى الوديعتين السعودية والكويتية بقيمة مليار ونصف دولار لدى مصرف لبنان إنما هي لدعم النقد الوطني فقط.

وتسببت الحرب ايضاً بانخفاض اسعار الاوروبوند في الاسواق الثانوية، أي انه أدى الى ارتفاع المردود المتوقع عن تلك الادوات، نتيجة ارتفاع مستوى المخاطر حيث تم تصنيف لبنان عقب نشوب الحرب في حالة «مراقبة الدين» من قبل مؤسسات التصنيف العالمية.

ان اخطر المؤشرات نتيجة العدوان الاسرائيلي على لبنان، هو زيادة أسرع في نمو الدين، وتنامي أخطار إعادة التمويل واحتمال ظهور ازمة ثقة لدى المستثمرين. ان تفاقم العجز الاجمالي وظهور عجز اولي سيؤدي الى تسريع وتيرة نمو كتلة الدين ليتخطى الدين العام مبلغ ٤١ مليار دولار مع نهاية العام الحالي، وسيزداد الوضع مع سنة ٢٠٠٧ مع ترتب فوائد اضافية واستمرار حال الحذر وعدم الاستقرار في مسار الصراع السياسي وفي ظل الاستحقاقات السياسية المتتالية خلال الاشهر المقبلة.

ان الانعكاسات للحرب الاخيرة على مستوى المالية العامة تعتبر من الخسائر الكبيرة، فقبل الحرب كان لبنان يسعى لتنظيم مؤتمر الدول المانحة لمعالجة الازمة الاقتصادية، للحد من نمو الدين العام واعادة التوازن الى المالية العامة. وكان التركيز على احتواء النفقات وتعزيز الايرادات والقيام باصلاحات هيكلية، لا سيما إجراءات وتعزيز الشفافية.

اما اليوم وبعد الحرب الاسرائيلية فقد اصبحت التحديات كبيرة واخطرها توقع ارتفاع العجز المالي ليبلغ نسبة ١٥ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، ونمو الدين العام مهدداً ليصل الى معدل ١٩٠ في المئة

من الناتج في نهاية سنة ٢٠٠٦ وعجز الموازنة الى ٤٥ في المئة بدل ٢٤ في المئة. المقدرة للسنة الحالية.

❖ المساعدات المالية الخارجية ـ هناك آليات عديدة لصرف الاموال المقررة دولياً من مصادر عديدة مثل مؤتمر ستوكهولم أو عبر المؤسسات الأخرى. فالدول الأوروبية سوف تدفع من خلال الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة عبر الوكالة الدولية للتنمية USAID ، ودول أخرى من خلال الامم المتحدة، ويتم العمل أيضاً على إنشاء صندوق بالتعاون مع البنك الدولي والامم المتحدة ليتولى ادارة هذه المساعدات.

❖ مساعدات اعادة الاعمار عن طريق الدعم العربي، المتمثل بمبادرات السعودية والكويت وقطر والامارات العربية والصندوق العربي للإنماء، وسيتم ذلك عبر برامج عن طريق تنفيذ المشاريع مباشرة كعملية بناء القرى الجنوبية والمدارس والمستشفيات في المناطق المتضررة، أو عبر اتفاقيات مع مجلس الانماء والاعمار عبر قروض منها الصغيرة Micro Credit من خلال مؤسسة «كفالات» والمصارف ومؤسسات التمويل التي تمنح هذه القروض.

❖ مساعدات عبر صندوق دعم سينشأ لعملية النهوض السريع، تودع فيه الهبات المالية ويكون تحت اشراف دولي ورقابة مؤسسات دولية، على أن يتمتع بمرونة وفعالية في سرعة التنفيذ.

❖ قروض من المؤسسات الدولية IFC او البنك الاوروبي للاستثمار EID او الوكالة الفرنسية للتنمية AGD بشكل قروض متوسطة وطويلة الأجل، أو تسهيلات لرأس المال التشغيلي، على غرار خطوط ائتمان تصل الى ٦٠٠ مليون دولار تخصص لاقراض مؤسسات القطاع الخاص وتكفل تعويض الخسارة.

اعادة الاعمار تتطلب السرعة في مساعدة القطاعات الاقتصادية على تجاوز مرحلة الازمة. ومساعدة المتضررين عبر تلك المساعدات. إن برنامج الحكومة الى مؤتمر استوكهولم حدد بأولويات ملحّة منها تامين منازل سكنية جاهزة، وإصلاح المدارس وشبكات المياه والكهرباء والاتصالات ومعالجة بعض الحالات الاجتماعية. وكلما كانت عملية اعادة الانطلاق للاقتصاد سريعة، كلما زاد تحسّن وضع المالية العامة لان الحركة الاقتصادية تنعكس على الخزينة ايرادات مباشرة.

ثمة احتمالات ان تواجه الدولة صعاب تمويلية خلال سنة ٢٠٠٧، واحتمال تنامي انعدام الاستقرار السياسي لكن دون اخطار سيادية في المدى المنظور قبل نهاية سنة ٢٠٠٧، إن لبنان في منأى عن انهيار نقدي بسبب التدفق الكلي لرؤوس الاموال، واعتماد سياسة نقدية ناجحة وتجارب

الهزات الاقتصادية السابقة عديدة لكن النظام النقدي بقي ثابتاً ولا يزال قادراً على مجابهة أي متغيرات.

انعكاسات الحرب على البورصة

مع بداية سنة ٢٠٠٦ شهدت البورصة بارتفاع للأسعار، وتراجعت خلال حزيران ٢٠٠٦ نسبياً تحت تأثير الضغوط التراجعية في البورصات العربية المجاورة. وبلغ حجم التداول الاجمالي في بورصة بيروت ١٤٧٩ مليون دولار في النصف الاول من العام ٢٠٠٦ مقابل ٣٥٥ مليون دولار في الفترة ذاتها من العام ٢٠٠٥، مما يدل على ان السوق اللبنانية حققت تقدماً في اجتذاب المستثمرين المحليين والدوليين.

وخلال حرب تموز ٢٠٠٦ شهدت بورصة بيروت تراجعاً بلغت نسبته ١٧ في المئة، لكنها استعادت جزئياً خسائرها مع وقف الحرب. وتشهد حالياً انخفاضاً في قيمة تداولها، وخلال شهر أيلول ٢٠٠٦ لم يتجاوز قيمة التداول ٤٥ مليون دولار في حين كان ٢٣٥ مليون دولار وسطياً خلال الشهر الواحد مع النصف الاول من سنة ٢٠٠٦. وبالرغم من ذلك لم تكن التقلبات حادة خلال العدوان الاسرائيلي واستطاعت السيطرة بعدم الانهيار ويعود ذلك الى جملة اسباب اهمها :

- ❖ اتخاذ ادارة البورصة تدابير قضت بتقليص هامش التسعير اليومي (تذبذب الاسعار) الى ٥ في المئة بدلاً من ١٥ في المئة لسهم «سوليدير» و١٠ في المئة لبقية الأسهم، وبتعيين حد أدنى لحجم التداول اليومي يرتبط به هامش التسعير اليومي.
- ❖ محدودية الادوات المالية المتوافرة في بورصة بيروت، كشركة «سوليدير» تمثل حوالي ٦٠ في المئة من قيمة التداول والمصارف حوالي ٣٥ في المئة.
- ❖ القيمة السوقية لمعظم الاسهم المدرجة في البورصة واقعية وغير مرتفعة قياساً بوضعها المالي وإدائها. فأرباح شركة «سوليدير» بالرغم من تدني سعر سهمها نجد أن القيمة الدفترية لسعر السهم أعلى من السعر الحقيقي في السوق.
- ❖ ضعف السيولة في البورصة خلال العدوان الاسرائيلي لعدم وجود تسهيلات مصرفية كبيرة للمستثمرين والمضاربين، وضعف الرسملة السوقية مما يؤدي الى استقرار السوق.

اما فيما يتعلق بايصالات الايداع العمومية المدرجة في الخارج، فقد سجلت أسعارها هبوطاً كبيراً تجاوزت نسبته ٣٠ في المئة خلال الاسبوعين الاولين من الحرب، قبل أن تعاود ارتفاعها بنسبة تراوح بين ١٠ و٢٠ في المئة من ادنى مستوى لها خلال الاسبوع الثاني من الحرب.

وبعد انتهاء الحرب تشهد البورصة مرحلة من الهدوء في تقلب أسعارها، وعاد الطلب بوتيرة ضعيفة. ويعود سبب الهدوء الى الوضع السياسي الغير مستقر، مما يجعل المستثمرين في حال الترقب، علماً أن بورصة بيروت الغت جميع الاجراءات الطارئة التي كانت متخذة اثناء حرب تموز ٢٠٠٦. ان وضع البورصة حالياً يتطلب بالدرجة الاولى التوافق السياسي، وتحسين أدائها وتفعيلها من خلال الخطوات الاصلاحية والاشتراعية.

انعكاسات الحرب على سوق القطع

شهدت سوق القطع تأثراً منذ اندلاع الحرب، ودفعت مصرف لبنان للتدخل بائعاً الدولار طوال ايام الازمة تلبية للطلب القوي الذي ظهر عليه. وكان قرار المصرف المركزي كالعادة، المحافظة على الاستقرار النقدي وتثبيت سعر الليرة، مستنداً على عوامل عديدة منها الهندسات المالية التي اعتمدها، وأهمها :

- ❖ اصدار شهادات ايداع بقيمة مليار دولار لمدة ٣ سنوات وبفائدة ٧,٥ في المئة.
- ❖ الوديعتان السعودية والكويتية اللتان تسلمهما مصرف لبنان خلال شهر آب

مما عزز مشاعر الارتياح في سوق القطع، ولم يحدث تهافت على المصارف لسحب ودائع او لشراء الدولار بمبالغ كبيرة رغم ارتفاع مستوى تحول الودائع الى الدولار من ٧٢ في المئة الى ٧٦ في المئة تقريبا. وبذلك استطاع مصرف لبنان تغطية مبلغ المليارين ونصف دولار، وهي المبالغ التي تدخل فيها في سوق القطع خلال الحرب.

❖ الاطمئنان الذي اشاعته المصارف التجارية عبر ادائها بتقديم خدماتها وبسرعة فائقة. خصوصاً لزبائن الفروع التي كانت تحت الحرب، وبشكل خاص المصارف التي كان لها تواجد في الجنوب والضاحية مما اكسبها المزيد من الثقة. فالجهاز المصرفي اللبناني الذي يتمتع بدرجة عالية من السيولة والملاءة عمل بالتنسيق مع المصرف المركزي على تخفيف هذه الأزمة.

❖ قرار مصرف لبنان خلال حرب تموز اقراض المصارف بالدولار، وبذلك يكون الجهة والملاذ الوحيد للاقراض بالعملات الاجنبية في حال تم الطلب منه، مما خفف هذا القرار من الضغوط على اصدارات الاوروبوند اللبنانية بالعملات الاجنبية مما اعاد العائد على السندات الى مستويات ما قبل الحرب.

ومن العوامل التي ساعدت على الاستقرار النقدي بشكل عام، أسس العمل التي وضعها مصرف لبنان والتي حصنته لمواجهة الأزمات، ومتانة البنك المركزي. بدليل ان ميزانيته عادت الى المستويات التي كانت عليه قبل اندلاع الحرب الاسرائيلية بالرغم من كلفة الفوائد، ولكن حصل تراجع للشركات التابعة للمصرف المركزي كشركة «انترا» وكازينو لبنان وشركة طيران الشرق الاوسط «الميدل ايست» بسبب إقفال المطار.

❖ شهادات الايداع والودائع التي اكتتبت بها المصارف تأميناً لسيولة الليرة احتاجت اليها اثناء الحرب. فالمصرف المركزي كوّن احتياطي من العملات الاجنبية بلغ ١٣ مليار دولار وهو مستوى قياسي، وكان ضمانة لاستقرار الليرة وهو يغطي كامل الكتلة النقدية المتوفرة بالليرة اللبنانية، والتي تمثل نحو ٢٥ في المئة فقط من اجمالي ودائع القطاع المصرفي المدولرة أصلاً، وخلال الحرب باع مصرف لبنان ٢,٥ مليار دولار لرفع سعر صرف الليرة اللبنانية . وبذلك يكون البنك المركزي قد استطاع ادارة الازمة بنجاح تام خلال الحرب الإسرائيلية، على غرار الأزمة التي نشبت بعد اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري في شباط ٢٠٠٥ وان كانت اقسى بحيث ادت الى خروج اكثر من ملياري دولار من لبنان وتحويل مبالغ ضخمة من الليرة اللبنانية إلى الدولار بحدود ٥,٥ مليار دولار ويومها استطاع المصرف المركزي بفضل الهندسات المالية من اجراء عمليات مقايضة واصدار سندات Swap Operations اوروبوند بنجاح خلال تشرين الاول ٢٠٠٥ واذار ٢٠٠٦ واصدار شهادات ايداع بالدولار. وبالتالي كان البنك المركزي يتحمل بمفرده عبء الاستقرار المالي وادارة الاوضاع الاقتصادية، في ظل الاحتقان والخلافات السياسية. مما اعطى حاكم المصرف المركزي رياض سلامة اعترافاً من المجتمع الدولي بصوابية السياسة التي اعتمدتها السلطات النقدية، وبصحة سياسة التثبيت النقدي انقاذاً لليرة الوطنية وللاسواق المالية من الانهيار، بدل تجرع الكأس المرّة لتخفيض سعر صرف الليرة. وبذلك فقد خصّت مجلة «يوروماني» المالية العالمية حاكم مصرف لبنان رياض سلامة بأبرز جائزة تقدمها سنوياً منذ عام ١٩٨١. حيث تم اختياره كافضل حاكم مصرف مركزي في العالم لسنة ٢٠٠٦، وذلك تقديراً لأدائه الرفيع في مواجهة التحديات الشائكة التي واجهته على مدى ١٣ عاماً وآخرها العدوان الاسرائيلي على لبنان.

إن السوق المالية خرجت بأقل ضرر ممكن من الحرب لبنان، لا سيما أن تحويلات الودائع الى الخارج لم تزد عن المعدل المقبول في ظل حرب لم يكن لها أفق، ولم تتجاوز نسبة ٣,٥ في المئة من إجمالي الودائع من أصل إجمالي ودائع القطاع الذي وصل لحدود ٦٢ مليار دولار.

وبذلك كان الهدف الرئيسي للبنك المركزي خلال الحرب المحافظة على الاستقرار النقدي، وقد حافظت الليرة على قيمتها منذ سنة ١٩٩٣ في ظروف سياسية وامنية غير مستقرة وعجز مالي للمالية ومديونية مرتفعة.

ويبدو ان سياسة الاستقرار النقدي ستستمر في المستقبل، فالاستقرار النقدي يحافظ على القدرة الشرائية للمواطن اللبناني ويعزز الثقة بالقطاع المالي، وكذلك اسعار الفائدة ستبقى مستقرة بالرغم من زيادة اسعار الفائدة عالمياً واضطرار لبنان لمواجهة مخاطر الحرب.

ان ادوات الهندسة المالية التي اعتمدها مصرف لبنان، والتعاون الوثيق مع المصارف التجارية، والدعم العربي الذي تمثل بالايداعات الجديدة لدى المصرف المركزي تركت الاثر الايجابي لناحية تخفيف الضغوط على الليرة، واستعادت موجودات المصرف المركزية بالعملات الاجنبية للمستوى الذي كان عليه قبل حرب تموز. وكذلك شهدت السوق النقدية انخفاض الطلب على السيولة بالدولار

(Banknote)، وعاد معدل الفائدة (Overnight) الى مستواه العادي بحدود ٤ في المئة بعدما كان قد بلغ مستوى عالياً ٣٠ في المئة اثناء حرب تموز.

❖ المصارف اللبنانية وآثار الحرب

نجح القطاع المصرفي في تخطي الحرب الاسرائيلية الاخيرة على لبنان دون التَعّرض لازمات خطيرة لكن التحديات الحقيقية التي تواجه المصارف اللبنانية تتعلق بمرحلة اعادة الأعمار، والتي ستزيد مديونية الدولة المتفاقمة أصلاً. ونظراً لحجم قروض المصارف وتسليفاتها للقطاعين العام والخاص، والبالغة بما يزيد عن ٣٧ مليار دولار. فان المصارف في الواقع هي بمواجهة اية اضرارا تلحق بالدولة وبالمؤسسات والافراد من جراء الحرب الأخيرة. وهي معنية بعودة الحياة الى طبيعتها وعودة الدورة الاقتصادية. وبالرغم من المساعدات المتوقع حصول الدولة اللبنانية عليها، فإن الدين العام سيزداد خلال الفترة المقبلة ليس فقط سبب ارتفاع الانفاق في فترة اعادة الأعمار، بل كذلك سبب توقع انخفاض ايرادات الدولة من مختلف المصادر الضريبية وغيرها.

ان الزيادة المتوقعة في مديونية الدولة ستضطرها الى الاستدانة من جديد عبر اصدار سندات دين جديدة. وستكون المصارف محط الانظار مجدداً في تمويل جهود اعادة الأعمار، نظراً لقدرة القطاع وامتلاكه امكانات كبيرة تمثل ٣,٥ ضعف حجم الاقتصاد المحلي. ولديه المرونة الكافية في ادارة التعامل مع الازمات الطارئة دون الاخلال بقواعد العمل المصرفي.

اما الانعكاسات السلبية على القطاع المصرفي، تكمن في تراجع نوعية الأصول، أي ارتفاع الديون الغير المنتجة او المشكوك فيها بسبب عدم قدرة المدينين على التسديد بسبب الحرب. بالرغم ان لدى المصارف القدرة العالية على التحمل بسبب نسبة المؤونات المرتفعة مقابل الديون المشكوك فيها والتي كانت موجودة قبل الحرب. وبسبب نسبة الملاءة المرتفعة في القطاع المصرفي اللبناني والتي تصل الى ٢٢ في المئة وهو اعلى من الحد الادنى المفروض من السلطات النقدية في لبنان بـ ١٢ في المئة والحد الادنى ٨ في المئة وفقاً للمعايير الدولية.

ما زالت المصارف تتمتع بحجم احتياطات تفوق ١٩,٦ مليار دولار، وهو رقم يشكّل حوالي ٣٠ في المئة من الودائع المصرفية، وهي قدرة عالية على وجود السيولة المتوافرة، برغم الضغوط التي خلفتها حرب تموز ٢٠٠٦ على لبنان في مختلف القطاعات.

ان خسائر القطاع المصرفي نتيجة الحرب وفق الاحصاءات المصرفية الاولية ولجنة الرقابة على المصارف بلغت سقف ٨٠ مليون دولار أي لم تتعدى ١,٥ في المئة من محفظته، وهو رقم ليس له التأثير الكبير على القطاع. لأن الآلية التي ستعتمدها المصارف لتسهيل وتسوية العلاقة مع المؤسسات الاقتصادية المتضررة مباشرة او غير مباشرة ستقابلها تسهيلات من مصرف لبنان، بإعفاء المصارف من الاحتياطي الالزامي منعاً للتأثير سلباً على ربحيتها وتحميلها وحدها أعباء المؤسسات المتضررة والمدينة للمصارف.

إن المصارف ومصرف لبنان متوافقان لايجاد الحلول المقبولة مصرفياً لمساعدة الافراد والمؤسسات الذين تضرروا بسبب الحرب مباشرة او غير مباشرة لا سيما بالنسبة للمؤسسات الصناعية والزراعية والتجارية.

عودة الديون المشكوك بتحصيلها الى الارتفاع كان من النتائج السلبية للحرب نظراً الى الخسائر المباشرة والغير مباشرة الكبيرة التي تكبدتها معظم القطاعات الاقتصادية. وتراجع الطلب العام على السلع والخدمات، عدا الضروريات الحياتية اليومية، وبالتالي يتطلب الأمر مساعدة المتضررين وآلية التسهيلات اللازمة لتمديد آجال الديون من جهة، وإعادة برمجة الديون القديمة وإعادة منح تسهيلات مصرفية جديدة للمؤسسات والافراد لاعادة تكوين رأس المال التشغيلي.

لقد توصلت المصارف التجارية حالياً الى احصاءات تفصيلية لزبائنها، من افراد ومؤسسات متضررة تمهيداً لمعالجتها ووضع الآلية لدراسة التاخير في تسديد المبالغ المستحقة، كل حسب الحالات والضرر المباشر او الغير مباشر من جراء الاعتداءات الاسرائيلية والتي ستستمر مفاعيلها سنوات.

ويتم نقاش موضوع تعثر المدينين بين المصارف التجارية والمصرف المركزي حول الآلية التي ستعتمد لتأجيل الديون المتوجبة على المتضررين. كذلك وضع الالية لدراسة التأخير في دفع المبالغ المستحقة في القروض المدعومة واعطاء فرص طويلة لتسديدها واعادة النشاط والحركة الى المؤسسات. وتعمل المصارف بالتعاون مع وزارة المالية ومصرف لبنان والمؤسسات والجهات المالية الدولية على بلورة صيغ وآليات التمويل الجدية في حالة التعويض الجزئي او الكلي على المؤسسات المتضررة، والمقترحة من المصارف في حال كان هناك امكانية لاعادة الرسملة او باعادة جدولة الديون لفترة زمنية طويلة وبقروض ميسّرة وفترات سماح متناسبة مع فترة اعادة البناء والتشغيل.

كذلك سيتم وضع آليات في التعامل مع

المؤسسات المقترضة المتضررة بشكل غير مباشر خلال الحرب، والتي كانت ديونها «عاملة Performing» قبل ١٢ تموز ٢٠٠٦ من خلال اقرار آليات دعم تشمل الرأسمال التشغيلي، وقد تصل لفترة السنتين او اكثر حسب طبيعة المؤسسة وعملها الاقتصادي. فلا يمكن للمصارف ان تمنح قروضاً دون دراسة الجدوى الاقتصادية، وضمن معايير ادارة المخاطر الائتمانية المعروفة عالمياً، لان المصارف مؤتمنة على المدخرات الوطنية والاجنبية ويجب ان تعمل في اجواء سليمة.

اما على صعيد القروض المصرفية للافراد وقروض التجزئة، هناك مشكلة تتعلق باوضاع المتضررين المدينين بقروض سكنية من المصارف، وقد دمرت منازلهم او تضررت بشكل جزئي، وهناك بعض من اصحاب القروض باتوا عاجزين عن تسديد متوجباتهم بسبب توقفهم عن العمل ولو لفترة الحرب. وكلها تحتاج الى آليات وقد يلزم الامر لبعض التشريعات تضعها الدولة بالتعاون مع المصارف ومؤسسات الاسكان باسرع وقت ممكن. فكل مصرف يقيِّم حالة كل مقترض على حده، ان لجهة القروض الشخصية او السكنية او لشراء سيارة، وبالتالي فالمقترض الذي لا يزال يحصّل العائدات ذاتها التي كان يحصّلها قبل العدوان الاسرائيلي على لبنان، يجب أن لا يواجه أي مشكلة بالتسديد بانتظام، أما المقترض الذي تغيرت اوضاعه المادية بسبب توقفه على العمل، او انه اضطر لتحمّل اعباء اضافية، فان هذا الملف يدرس لدى المصرف لايجاد الحلول له.

وهناك توجه يتم دراسته حول تحضير آلية وكيفية المساهمة في تسهيل عمل المؤسسات المتضررة، عن طريق بعض التسهيلات من المصرف المركزي للمصرف صاحب القرض الذي يعطي فترات سماح باعفاء المؤسسات المتضررة والمدينة لدى المصرف من الفوائد لفترات معينة. بحيث يجمد الدين بدون اية فائدة، وبالمقابل يساعد المصرف المركزي باعفاء المصارف بما يوازي قيمته هذه الفوائد من الاحتياطي الالزامي المجمد لدى المصرف المركزي بدون فائدة. على أن توظف هذه الاموال في سندات خزينة لدى المصرف المركزي، بما يعوِّض على المصارف الارباح التي قد تخسرها من قيمة الفوائد على الديون المجمدة لهذه المؤسسات المتضررة، أو المتعثرة جزئياً بسبب الاعتداءات الإسرائيلية. وتمكّن هذه المؤسسات من الانطلاق ضمن اعادة جدولة للديون للحالات المستحقة،

خصوصاً قروض المؤسسات المدعومة فوائدها من مصرف لبنان، وكذلك الامر بالنسبة للقروض الممنوحة عن طريق «كفالات» البالغة بحدود ٤٠٩ مليارات ليرة لبنانية موزعة للصناعة بالدرجة الاولى، وللسياحة والزراعة والتكنولوجيا والمعلوماتية والمؤسسات الحرفية، علماً أن حجم القروض المدعومة فوائدها تقدر بحوالي ١,٧٠ مليار دولار اميركي.

من المبكر الوصول الى رقم نهائي بقيمة الاضرار للمؤسسات المتضررة والمستفيدة من قروض كفالات قبل المسح النهائي للاضرار.

يقدر حجم القروض المدعومة فوائدها بحدود ١,٦٦ مليار دولار من اصل حوالي ١٨,٦ مليار دولار اجمالي القروض المصرفية للقطاع الخاص، إضافة لقروض مؤسسة «كفالات» البالغة ٢٧٠ مليون دولار تشكل بحدود ٨,٥ في المئة من اجمالي التسليفات المصرفية للقطاعات الاقتصادية.

آلية معالجة الديون المشكوك بتحصيلها

لمعالجة الديون الناتجة جراء حرب تموز ٢٠٠٦ قُسمت هذه الديون الى قسمين:

- الديون الناتجة عن الاضرار المباشرة، وهي الديون التي تأثرت مباشرة بالحرب وهي ايضاً قسمين - قسم تعرّض للأضرار الجزئية أو الشاملة، ولكنها قابلة للتسديد، واصحابها لديهم القدرة على الاستمرار والنهوض مجدداً. وقسم تعرض للاضرار، لكن من المتعذر متابعة اعمال هؤلاء المدينين وبالتالي عدم امكانية التسديد.

- الديون الناتجة عن الاضرار غير المباشرة، وهي الديون التي تأثرت بشكل غير مباشر بالحرب، أي بالظروف الاقتصادية المحيطة بها، والتي تعرض أصحابها لعدم متابعة أعمالهم وإمكانية التسديد.

تتطلب هذه الديون المعالجة، وابرز الخيارات هي التالية:

❖ إعادة الجدولة مع فترة سماح وفوائد معدومة او مخفضة.

❖ إعادة التمويل حسب كل حالة وكل مؤسسة، ونوعية الاضرار وهذا يتطلب اعطاء مهلة للمؤسسات للنهوض. اما المتضررة كلياً فلا خيار من التعويض من صندوق الدعم اكانت زراعية ام صناعية او سياحية ام فنادق، لا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي دمرتها الاعتداءات الاسرائيلية كلياً او جزئياً. وما لذلك من نتائج سلبية جداً في حال توقف تلك المؤسسات بتهديد استمرارية العمل لعشرات الالاف من العمال في القطاع الخاص، في مختلف القطاعات من انتاجية الى خدماتية الى وسيطة.

أما الديون الممنوحة من مؤسسة «كفالات» تتم المعالجة عن طريق منح العميل قرضاً جديداً ضمن الحد الاقصى لقروض «كفالات» أو إمكانية تمديد مدة تقسيط هذه الديون لمدة لا تتجاوز السنتين.

- أما القروض التي تستفيد من دعم الفوائد المدينة، والقابلة للتسديد الناتجة عن الاضرار المباشرة او الغير مباشرة امكانية تمديد مدة تقسيط هذه الديون لمدة لا تتجاوز السنة، وتخفيض قيمة دعم الفائدة في السنة الاخيرة بحدود النقطتين في المئة أي مابين ٢-٥ في المئة.

ان الهدف الاول والاخير من دعم الافراد والمؤسسات المتضررين من الحرب هو اعادة دوران العجلة الاقتصادية واستمرار العمالة وايجاد فرص العمل، وعدم إقفال المؤسسات الإنتاجية، وإعطاء المؤسسات الاهتمام الضروري للاستمرارية ورسملتها انطلاقاً من مبدأ التمويل وإعادة الاستثمار. فالمصارف ترتكز في اعمالها على قاعدة الزبائن وليس على رأس مالها.

لا شك أن حرب تموز ٢٠٠٦، طاولت كل لبنان مادياً ومعنوياً، وشملت كل القطاعات بطريقة مباشرة او غير مباشرة، ولا شك أن الضربة التي تعرض لها لبنان كانت كبيرة، إن على صعيد الخسائر البشرية او الاقتصادية. إلا أن النمو الذي شهدناه قبل الحرب خفف وطأتها. المرحلة المقبلة مرتبطة بأمور عديدة يأتي في طليعتها الاستقرار الامني والسياسي.

المطلوب في المرحلة المقبلة تضامن الجهود بين الاطراف كافة. من المهم أن نعي جميعاً ان مواجهة آثار الحرب لا تكون الا بالتضامن الكامل، من شعب وحكومة وهيئات المجتمع المدني والاقتصادي، بغية إعادة التوازن الى الاقتصاد والمالية العامة. لا يمكن تحقيق نمو مستمر بوجود متضررين من هذه الحرب، وان الحاجة إلى التضامن لا تزال ضرورية وهي تبدو اكثر الحاحاً من ذي قبل، ترسيخ الاستقرار السياسي وتنفيذ اصلاحات ادارية ومالية واقتصادية.

إن العدوان الإسرائيلي الأخير اثبت قدرة لبنان على الصمود، وتجاوز أصعب المحن ومواجهة مختلف التحديات وذلك بفضل وحدة ابنائه بالرغم من اختلاف الرأي بينهم واحتدام النقاش والخطاب السياسي حول اسباب وظروف الحرب الأخيرة، فمهما كان الاختلاف يبقى الانتماء للوطن ووحدة أبنائه، ولا خلاص إلا بالدولة القادرة والقوية والفاعلة بكل اجهزتها لضمان الاستقرار الامني

والسياسي الذي يشكّل المظلة الحقيقية لاعادة الاعمار وجذب الاستثمار. المطلوب دولة تمحو الجهل وتزيل الفقر وتؤوي من لا مسكن له. وتوفر وظيفة عمل لمن حصل او يحاول الحصول على هجرة للرحيل وتأمين الرخاء للشيخوخة والمسنين. ان مشكلات المجتمع ليست سياسية فحسب وانما ايضاً ثقافية واجتماعية يجب معالجتها كلها بهدوء عبر الحوار والتنافس الديمقراطي.

لا يجوز ان تفّرق الاختلافات السياسية ما يمكن ان يجمعه الاقتصاد. إن لبنان يخرج حالياً من كارثة اقتصادية حقيقية. إن عملية إعادة الاعمار تواجه تحديات عدة، سواء لجهة الخطة الشاملة المطلوبة للمرحلة المقبلة، أو لجهة معالجة الانكماش الاقتصادي والمضي قدماً في الاصلاحات البنيوية.

ان عملية الاعمار المطلوبة هي عملية متكاملة يجب ان تشمل ليس فقط إعادة بناء ما تهدم وانما ايضاًإعادة بناء الثقة بمستقبل الاقتصاد اللبناني محلياً وخارجيا. ثقة اللبنانيين بوطنهم المستقر وبدوره الاقتصادي، ثقة المجتمع الدولي ودعمه من انطلاق عجلة الاقتصاد السريعة لتحسين وضع المالية العامة، لان التراجع يعني انعدام الثقة مما يؤدي الى الركود الاقتصادي.

إن الهدف الأول للدولة يجب ان يكون زيادة حجم الاقتصاد لتصحيح نسبة العجز الى الناتج المحلي اضافة الى زيادة الصادرات وعدم اضاعة فرصة الاستفادة من الدعم الدولي للبنان على الصعيد الاقتصادي. فالاصلاح الاقتصادي والاداري بالرغم من اهميته القصوى لم يعد كافياً وحده لاعادة النمو الاقتصادي والوطني.

التمويل الدولي حاجة ملحة لاعادة البناء والأعمار، فهذا عنصر أساسي لنهوض الاقتصاد من حالة الركود والانكماش القائمة. الوضع يتطلب انفاقاً استثمارياً من القطاعين العام والخاص وتدفق مالي دولي من اجل اعادة البناء والاعمار على اسس قوية. وهذا يتطلب استقراراً سياسياً كعامل مشجع لتنشيط الاقتصاد وتأمين مناخ ملائم للنمو في ظروف طبيعية. ومؤتمر دعم لبنان المقبل نجاحه مرتبط بقرار سياسي لتطبيق برنامج اصلاحات يخفض حجم القطاع العام في الاقتصاد، ويرسخ الشفافية والادارة الرشيدة في القطاع العام.

يحتاج لبنان الى التعجيل في خطواته الاصلاحية والى طلب مساعدات فورية في مؤتمر الدول المانحة. الجزء الكبير منها يجب ان يكون على شكل منح وهبات لان الدولة لم يعد في مقدورها تحمل اعباء اضافية.

ان الاقتصاد اللبناني يواجه تحديات شاقة في المرحلة المقبلة ويقف مرة اخرى على مفترق مصيري، إن مهمة إعادة الاعمار وإعادة اطلاق النشاط الاقتصادي لن تكون سهلة، خصوصاً في جوانبها السياسية والتمويلية. لقد نجح لبنان في التحدي، فهل سينجح في التوافق السياسي لخلق المناخ الحواري التوافقي وفي كيفية إدارة عملية الاعمار بفعالية وشفافية حفاظاً على لبنان واستقراره؟